الأقليات والدولة الوطنية

د. غالب حسين حسن أبو ناموس(*)

مقدمة:

ثمة اتفـاق عام بين المتخصصين في العـلوم السياسية على ثلاث حقائق يتلخص أولها في أنه لا يكاد يخلو بلد من البلدان من ظاهرة تعدد وتنوع المكونات المجتمعية التي تتوزع عادة تبعًا لحجمها ونسبتها العددية بين أكثرية وأقلية أو أقليات، ولكن هذا التوزيع غالبًا ما يعاني من مشكلات جرّاء عدم وضع أطر دستورية أو قانونية قادرة على ضمان التوازن والتكامل بين منظومتي حقوق وواجبات الأقليات وحقوق وواجبات الدولة الوطنية؛ وثانيها أن دول الشرق الأوسط (والعربية منها تحديدًا) تعد أبرز الدول التي تعاني من هذه المشكلة بحكم تكويناتها التاريخية من الناحية الاجتماعية والثقافية، وأيضًا، توجهاتها السياسية، إلى جانب المراحل التاريخية التي مرت بها والتي تحكمت في تحديد أساليب التعامل بين الدولة الوطنية والأقليات، بما يعرّض خصوصيات تلك الأقليات وهوياتها وحقوقها وحرياتها للانتهاك في بعض الأحيان؛ وثالثها، وهذه الحقيقة هي الأهم، أن هناك ارتباطًا وظيفيًا بين الدولة الوطنية والأقليات في ضوء العلاقة بين استقرار الدولة الوطنية بأساليب التعامل مع الأقليات.

ولا شك أن أية دولة تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن هذا الاستقرار من حيث الدرجة والنوع يرتبط بصورة طردية مع احترام حقوق الأقليات، فمهما بلغت الدولة من تطور لا نستطيع القول إنها مستقرة بالمطلق، فهناك دولة مستقرة نسبيًّا مقارنة بغيرها من الدول، وبصورة نسبية يمكن القول إن الاستقرار في دول

(*) دكتوراه علوم سياسية، قسم بحوث ودراسات العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، مستشار المنظمة الدولية للحوكمة المحلية، المملكة الأردنية الهاشمية.

العالم المتقدم أفضل بكثير من الدول النامية، والدول النامية أفضل استقرارًا من الدول المتخلفة وهكذا، ليكون موقع الأقليات من المواطنة الكاملة والمواطنة المنقوصة والمعدومة أحيانًا أبرز مظاهر الاستقرار السياسي.

وفق هذه الحقائق تتنوع أساليب الدولة الوطنية في التعامل مع الأقليات حسب العديد من الاعتبارات الموضوعية ذات المضمون السياسي، منها نظرة الدولة الوطنية بما تحمله من أيديولوجية سياسية سائدة إلى الأقليات، وكيفية تحديد أساليب التعامل معها من حيث بناء القوة وتحديد المكانة والوظائف السياسية لهذه الأقلية أو تلك، وتحديد درجات وأشكال المشاركة السياسية سواء في الممارسات مثل حق التصويت وحق الترشيح وحق تكوين جماعات ضغط على سبيل المثال، أو حدود المشاركة في صناعة القرار، والوقوف على معايير الحراك السياسي لهذه الأقلية أو تلك، خاصة أنَّ المواطنة كمفهوم وإطار سياسي واجتماعي قد تطورت من علاقات الأفراد بعضها ببعض إلى علاقات الدول، وبالتالي ارتبط أسلوب تعامل الدولة الوطنية بالأقليات بنوعية الأقليات نفسها (دينية/عرقية/طائفية) ومدى تعددها وعلاقة الأقليات بعضها ببعض على المستوى الوطني والإقليمي وأيضًا على الصعيد العالمي، فلم تعد المواطنة هدفًا يوضح العلاقة بين الفرد ووطنه من حيث الحقوق والواجبات واندماجه سياسيًا وقانونيًا واجتماعيًا وعلميًا وثقافيًا، بما يؤدي إلى نمو الهوية القومية والوطنية لديه، بل أدت التحولات الكبرى خلال الثلاثة عقود الأخيرة إلى نطاق مغاير من التفاعل والعلاقات السياسية والعرقية والثقافية.

ولقد أوضحت الدراسات ذات العلاقة بين الدولة الوطنية والأقليات إلى وجود أربعة أساليب لكل منها مبادئها ومظاهرها من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية وهي على الترتيب، أسلوب الاستيعاب في إطار المواطنة الكاملة، والأسلوب الفيدرالي، وأسلوب الدمج في إطار الأغلبية، وأسلوب المحاصرة في إطار المواطنة

المنقوصة، في ضوء هذا التصنيف يأتي هذا البحث لتحليل أساليب الدولة الوطنية في التعامل مع الأقليات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

- محاولة تقديم تصور معرفي عن العلاقة بين الأقليات والدولة الوطنية العربية.

- طرح واقع ومستقبل الدولة الوطنية العربية في خضم التباينات القائمة من حيث العرق والدين والمذهب.

- محاولة إثراء المكتبة السياسية العربية في إطار الاهتمام المتزايد بالأوضاع السياسية للأقليات، إلى جانب إلقاء المزيد من الضوء على التجربة السياسية لكل من الأكراد في العراق والأمازيغ في الجزائر في تحديد مستقبل الدولة الوطنية.

- محاولة استشراف مستقبل الدولة الوطنية العربية وأنماطها في إطار دور الأقليات.

منهج البحث:

يعتمد البحث على **منهج تحليل النظم System Analysis Approach**، حيث قدم ديفيد إيستون إطارًا لتحليل النظام السياسي باعتباره دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة أساسًا نحو التخصيص السلطوي للقِيَم في المجتمع، حيث تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية العكسية بالربط بين المدخلات والمخرجات، وهنا يتكون النظام السياسي عند إيستون من أربع عناصر:

- **المدخلات Inputs - المطالب**: ويقصد بها ما تريده البيئة من النظام، بحيث

يتعين عليه في سبيل الحفاظ على وجوده، إلى جانب المساندة حيث يعتمد استمرار النظام على حد أدنى من الولاء والمساندة والدعم،والتأييد وقد يكون ماديًا أو معنويًا.

- **عملية التحويل Conversion Process**: وهنا قد يتم تحليل واستيعاب المدخلات في أبنية النظم التشريعية والتنفيذية.

- **المخرجات outputs**: هنا تتمثل في استجابة النظام للمطالب في صورة سياسات وقرارات وقد تكون رمزية أو إيجابية لمواجهة هذه المطالب.

- **التغذية العكسية feedback**: تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله أي نتائج قراراته السياسية، وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد، وتكفل التغذية العكسية للنظام نوعًا من الدينامية والحركة.

ويرى الباحث أنه من الملائم وفقًا لموضوع هذا البحث استخدام **منهج تحليل النظم**، ويعد هذا المنهج أساسًا في تحليل موضوع هذا البحث، فهو أكثر المداخل الفكرية شيوعًا في علم السياسة، وقد ارتبط استخدامه في علم السياسة بشخص ديفيد إيستون، ومن خلال تطبيق مقولاته على هذه الدراسة يمكن القول إن هذا البحث يحاول فهم الأفكار التي تنطوي عليها الدولة الوطنية العربية سواء من خلال الشعارات المعلنة أو الممارسات الفعلية والهوة القائمة بين المثال والواقع، وأيضًا علاقة هذه الأفكار بالظروف البيئية المحيطة بعواملها السياسية كافة ، ومعنى ذلك أن طبيعة العلاقة بين الدولة الوطنية العربية والأقليات تعد وحدة التحليل الأساسية باعتباره بناء يتكون من أنساق، لكل نسق منها دوره الوظيفي الذي يتمثل في هدف المحافظة على النظام وتدعيمه، كما أن أي خلل في وظيفة أحد هذه الأنساق، أو بالأدق النظم الفرعية سرعان ما يؤثر سلبيًا في البناء السياسي الشامل، وبناء عليه يتخذ هذا المنهج منظورين هما:

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- التعامل مع الدولة الوطنية بوصفها نظامًا يتكون من نظم فرعية على الصعيد المحلي.

- التعامل مع الأقليات عامة والأكراد والأمازيغ خاصة باعتبار كل منهما نظامًا فرعيًا يتفاعل مع نظام عالمي عن طريق العلاقات الدولية.

تساؤلات البحث:

- **التساؤل الرئيس**: يتمثل السؤال البحثي الرئيس الذي تتمحور عنده إشكالية البحث فيما يلي:

لماذا لم تتمكن الدولة الوطنية العربية من استيعاب الأقليات داخل إطار المواطنة التي تضم المواطنين جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو العرقية؟

- **التساؤلات الفرعية**: ويتدرج من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يحاول هذا البحث الإجابة عليها أهمها:

1- ما مفهوم كل من الأقليات والدولة الوطنية؟

2- ما الأقليات في المنطقة العربية؟

3- لماذا تعاني الدولة الوطنية العربية من أقلياتها قياسًا بالعديد من المظاهر والممارسات السياسية؟

4- ما دور الأكراد والأمازيغ في البنية السياسية للعراق والبنية السياسية للجزائر؟

5- ما العوامل الداخلية، والخارجية التي أثرت على علاقة الدولة الوطنية في كل من العراق والجزائر بالأقليات؟

6- ما تأثير العوامل الخارجية على دور الأكراد والأمازيغ في النظام السياسي للعراق والجزائر؟

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

موضوع البحث:

أسلوب الاستيعاب في إطار المواطنة الكاملة:

اختلف الباحثون اختلافًا كبيرًا حول تعريف الأقلية (Mimority) ذلك أن مفهوم الأقلية يختلف اختلاف الأقلية نفسها ودرجة قوتها، فهو يستلهم دائمًا الظرف التاريخي الذي يعطيه شحنته وأبعاده الاجتماعية التي يمكن أن تتراوح بين المطالبة بالمساواة إلى الدعوة للاستقلال وتكوين دولة منفصلة، (والأقليات) ليست دائمًا على المستوى ذاته من القوة، ولا على المستوى ذاته من التطور الاجتماعي[1]. على أنه يمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات في تعريف الأقليات:

الاتجاه الأول: يستند هذا الاتجاه في تعريف الأقلية على عدد أعضائها مقارنة بعدد بقية الجماعات البشرية الموجودة معها في الإقليم نفسه، وهو الاتجاه التقليدي في هذا المجال، فعلى سبيل المثال تعريف الأقلية العرقية بأنها: «ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون إلى أصل قومي يختلف عن ذلك الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان»[2]. ويعرفها آخرون بأنها: «مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون متميزين بذاتيتهم عن غالبية المواطنين في الجنس والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات واللغات»[3]. بينما عرفها معجم الدبلوماسية بأنها: «مجموعة من رعايا دولة ما تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية السكان»[4].

---

(1) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص15.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)، ط2، بيروت، 1985، ص85.

(3) أحمد سويلم العمري، أصول العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 1959، ص576.

(4) سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (إنجليزي، فرنسي، عربي)، بيروت، 1968، ص276.

وظهر الاتجاه الثاني: الذي يركز في تعريفه للأقلية على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماعة، وبالتالي فالأقلية وفقًا لهذا التعريف، هي: كل جماعة مستضعفة ومقهورة سياسيًا أو مظلومًا اقتصاديًا أو مهمشة اجتماعيًا، فهي أقلية في محيطها، فالأقلية وفقًا لهذا الاتجاه هي عبارة عن: «مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لهم السيطرة أو الهيمنة، وهي تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو اللغة أو الديانة عن باقي الشعب، وتصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة»[1].

وهي لدى الآخرين: «جماعة تشترك في واحد من أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتعامل، وأنشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ودعمهم»[2].

أما الاتجاه الثالث: فهو يحاول التوفيق بين الاتجاهين السابقين، فيعرف الأقلية على أنها: الجماعة الأقل عددًا وغير المسيطرة، ومن بين التعريفات التي وردت في هذا الاتجاه أن الأقلية هي: «مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة، وهي غير مسيطرة أو مهيمنة، وتشعر بالاضطهاد»[3].

وقد قدمت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة في عام 1958 تعريفًا للأقلية جاء فيه أنها: «جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية، ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة، ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلب السكان، ويكون لديهم شعور بالتضامن يشجعه وجود إرادة دعوية في البقاء كجماعة متميزة وهدفهم هو تحقيق المساواة مع الأغلبية».

---

(1) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، المعاصر (دراسة في الأقليات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1999، ص81.

(2) نيفين عبد المنعم سعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص2.

(3) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مصدر سابق، ص88.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وتشير المعطيات السياسية إلى أن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي، ولكن المشكلة ليست في التعددية، وإنما في طريقة التعامل مع هذه التعددية، وهنا يبرز نوعان من تعامل الأنظمة السياسية مع التعددية، فالنوع الأول يتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطق القوة، والثاني يتعامل معها بمنطق المساواة في الحقوق والواجبات، ومن هنا ينتج عن الأول بروز الولاءات التحتية غير الوطنية، وينتج عن الثاني توطيد التكامل الوطني/القومي وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات، وبالتالي يرتبط أسلوب استيعاب الأقليات بالمواطنة، حيث تُعدّ المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي شغلت وما زالت تشغل علماء السياسة وغيرهم، فتدعيم قِيَم المواطنة والانتماء الوطني تُعدّ حجر الأساس لتطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الإنسان، وتحديد الحياة السياسية والثقافية، وتنمية مقومات وعوامل السلم الاجتماعي، وتعزيز الوحدة الداخلية[1]. كما أن المواطنة وقِيَمها تشير إلى الجانب السلوكي الظاهر المتمثل في الممارسات السياسية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تُجاه مجتمعه، والتزامه بمبادئ المجتمع وقِيَمه وقوانينه، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف الوطن والمحافظة على مكانته، وبذلك يُمكن القول إنه مهما تعددت تعريفات المواطنة وقِيَمها، فإنها في مجملها تبدأ وتنتهي في تحويل الإنسان إلى ذات حقوقية فاعلة في إطار عام هو الدولة الوطنية بعيدا عن حدود الدين أو العرق أو الطائفية، وترتبط علاقته بالآخرين وبالدولة الوطنية من خلال مجموعة من الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة لمن يحمل جنسيتها أو هويتها والواجبات التي عليه تقديمها لهذه الدولة[2].

---

(1) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية. ترجمة: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

(2) هاني عبد الستار فرج الله، التربية والمواطنة - دراسة تحليلية. مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد (34)، سبتمبر، جامعة عين شمس، ومكتب التربية العربي، وجامعة المنصورة، 2004م ص42.

ولا يُمكن الحديث عن استيعاب الدولة الوطنية للأقليات في إطار المواطنة الكاملة بمنأىٰ عن الأحزاب السياسية، فيرىٰ العديد من علماء السياسة: «ضرورة أن تتولىٰ الأحزاب استيعاب البنى التقليدية (المتوارثة) وكذلك استيعاب التنوع السياسي والعرقي والثقافي الحاصل في مكونات الدولة الوطنية لإعادة ترتيبها وتحقيق الحراك السياسي وفق معايير يتم الاتفاق عليها، ما ينسجم مع المواطنة الكاملة، فالأحزاب السياسية قوىٰ فاعلة أساسية تعكس إلىٰ حد كبير سمات المجتمع وتكويناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤثر في بنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[1]، كما تلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا في تجذير قِيَم المواطنة لدىٰ أعضائها من خلال قيامها بغرس قِيَم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدىٰ الأفراد المنتمين لهذه الأحزاب، وذلك بهدف توجيه أفرادها وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب من ناحية، وتوجهات الدولة الوطنية من ناحية ثانية ودون الالتفات إلىٰ نشأة وتطور آليات استيعاب الدولة الوطنية للأقليات في إطار المواطنة الكاملة في الفلسفة السياسية وتطورها في الدولة الإسلامية يمكن القول إنه في سياق الفكر الأوروبي بدأت التحولات في أوروبا تجاه ترسيخ مفهوم المواطنة خلال القرن السابع عشر، ففي إنجلترا بدأ التعبير عن مفهوم المواطنة من خلال ترسيخ الولاء الشخصي بين الملك والشعب، وتم تعزيزه بإصدار عدة نصوص اعترفت بالحقوق والحريات الفردية والجماعية، وتقننها ضد عسف الملوك وأجهزة الدولة، ومن ذلك ما أصدره ملك إنجلترا (جون سارتير) ميثاق الشرف الأعظم (ماغنا كارتا) الذي ضمن مجموعة من الحقوق، ونص علىٰ تقييد حق الملك في التصرف في أموال البلاد، وعلىٰ تجريم القرارات العدوانية ضد الناس التي تصدر عنه، ومن ثَمَّ تدعمت حقوق المواطن في إنجلترا بنصوص جديدة (كعريضة الحقوق

(1) جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية (بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص14-26.

1628)، و(قانون 1679) الذي منع كل أشكال الاعتقال التعسفي، ومن ثَمَّ (إعلان الحقوق 1689) الذي يعتبر الأساس الأول للدستور الإنجليزي[1].

تُعَدُّ كتابات جان جاك روسو وجون لوك من خلال نظرية «العقد الاجتماعي» والتي نصت على أن: الأفراد يتنازلون فيما بينهم وبين الدولة عن جزء من سيادتهم وحريتهم للدولة التي تتولى تنظيم العلاقات في المجتمع، على أن لا تتدخل الدولة في النشاط الإنساني إلا في وظائف الدفاع والأمن والقضاء، مما يحفظ للفرد الحرية والمساواة[2]، أي إن شروط استيعاب الدولة الوطنية للأقليات في إطار المواطنة الكاملة في فكر روسو تقوم على دعامتين أساسيتين هما: المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم، والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع[3]، ومن أهم الكتابات التي تناولت مفهوم المواطنة واستيعاب الدولة الوطنية للأقليات.

ويُعدّ مفهوم الدولة الوطنية/القومية Nation State مفهومًا سياسيًا تأسست بناء عليه الدولة القومية في أوروبا، ثم انتقلت إلى جميع دول العالم ومنها الدول العربية، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أسوةً بإنجلترا بترسيخ الروح القومية بين أفراد الشعب، والتأكيد على الالتزام بالقِيَم الديمقراطية والعدالة القومية[4]. وأخيرًا، جاء إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام (1789) بفرنسا ليشكل نقلة مهمة تؤسس لحقوق الإنسان الدولية في القرن الثامن عشر وما بعده.

---

(1) جورج القصيفي، المواطنة والتعابير التعددية - دليل البرنامج التدريبي الخاص بتعزيز القدرات المعرفية للشباب الفلسطيني- مادة المواطنة، معهد الدراسات التنموية (IDS) بالتعاون مع (UNDP)، فلسطين، 2006.

(2) أمين المشاقبة، تطور تفاعل المواطن الأردني مع الحياة الحزبية. مجلة دراسات شرق أوسطية (يصدرها) مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة، العدد (17)، 2001.

(3) برهان غليون، بناء المجتمع العربي. مجلة المستقبل العربي، العدد (158)، 1992.

(4) عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر العربي المعاصر (دراسة نقدية من منظور إسلامي)، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.

وتتكون الدولة الوطنية من إقليم وسلطة عامة (حكومة) وتقدم على أساس المساواة بين جميع المواطنين (الشعب الذي يحمل جنسية هذه الدولة) في المقدمة والواجبات، بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الطائفية، أو النوع... إلخ.

وبعد فترة القوميات اتفق العالمان (دوركايم) و(ماكس فيبر)، على ضرورة وجود السلطة في المجتمع، وأكدا على تأكيد انتماء الفرد إلى سلطة اجتماعية تحدد له هويته[1]، أما مارشال فقد أوضح التطور التاريخي لمظاهر استيعاب الدولة الوطنية للأقليات في إطار المواطنة الكاملة وفق ثلاث محطات أساسية، الأولى: تأكيد الحقوق المدنية في القرن الثامن عشر (بناء الدولة الليبرالية) الثانية: اكتساب الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر (قبول الاقتراع العام)، الثالثة: تنظيم الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين (تشييد دولة الرعاية)[2].

وتتضمن المواطنة الكاملة مجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية التي تعمل على الدمج والمساهمة في بناء الدولة الوطنية والعمل على استقرارها، فالهدف من بناء الدولة الوطنية هو التكامل والتناسق بين شرائح المجتمع، والمواطنة في هذا المعنى هي أقوى عامل دمج من خلال دمج الإحساس بالانتماء للمجتمع في تحديد الصالح العام، خصوصًا في مجتمعات تتسم بالتعددية الثقافية، أو الدينية، أو العرقية[3]، وعلى ذلك فالمواطن هو الفرد الكامل في الدولة الذي له ما للمجتمع من حقوق وامتيازات والتي يكفلها النظام، وعليه ما على المجتمع من واجبات والتي يفرضها النظام على المجتمع.

أما عن الارتباط القائم بين المواطنة والجنسية في ضوء أسلوب استيعاب الأقليات

---

(1) عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر العربي المعاصر، المرجع السابق نفسه.

(2) علي دنيف حسن، آفاق إستراتيجية المواطنة الحقيقية موازنة بين الحقوق والواجبات، جريدة الصباح، 30 أغسطس، 2008، ص9.

(3) Brint, Steven & et. Al: Socialization message in American primary schools, An organizational Analysis. California, America: University of California, 2001, pp. 35-41.

من خلال المواطنة الكاملة، ففي القانون الدولي تدل المواطنة على الجنسية، سواء كانت هذه الجنسية أصلية تثبت بحق الدم (أي المولد)، أو بحق الإقليم (أي بحصول الميلاد في إقليم معين)، أم مكتسبة بالتجنس أو بسبب واقعة معينة كالزواج أو الإقامة لمدة معينة في البلاد. وتعني الجنسية انتساب الفرد لدولة معينة فهي رابطة أساسية وقانونية بينه وبينها، وهي بذلك تتصل بالقانون الدستوري من زاوية تحديده للمواطنين كركن للدولة ولكفالته حق المواطنة في جنسيته[1].

وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948) أن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات دون أي تمييز، سواء كان بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثورة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء[2].

وكذلك ما أكده إعلان حقوق الإنسان والمواطن (26 أغسطس 1789) الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية كوثيقة لميلاد المواطن الحديث، حيث أشار في مادته الأولى إلى أن: الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الحقوق[3]، وبالتالي لم تعد هناك فوارق قائمة على المنشأ أو الخطوة أو الامتيازات، إلا أن هذه المساواة مدنية وحقوقية وليست مساواة اقتصادية واجتماعية، وهو ما تؤكده المواد التي تؤكد على مبدأ المساواة مثل المساواة أمام القانون (مادة 6)، والمساواة في تحمل الأعباء العامة (مادة 13)[4]،

---

(1) جمال سند السويدي، نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء - ورقة عمل مقدمة لندوة التربية وبناء المواطنة، جامعة البحرين، 2011، ص11.

(2) دومينيك شنابر - كريستيان باشولبيه، ما المواطنة؟ ترجمة: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، العدد 2618، ط1، 2016، ص163.

(3) بيبلو، روبير، المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، منشورات دار عويدات، ط3، بيروت، 1983، ص20 - 26.

(4) المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية - رؤية جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، 2005.

وبالتالي يمكن القول إن المواطنة تعني: العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن أبناء الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أية معايير تحكمية مثل الدين، أو الجنس، أو اللون، أو المستوى الاقتصادي، أو الانتماء السياسي، أو الموقف الفكري[1].

وتتفق كثير من الهيئات العالمية على تحديد آليات ومظاهر استيعاب الدولة الوطنية للأقليات في إطار المواطنة الكاملة من خلال الربط بين مفهوم المواطنة والجنسية باعتبارهما عضوية كاملة في الدولة أو في بعض وحدات الحكم، فقد أكدت دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم، وفي الاتجاه نفسه تؤكد موسوعة كولير الأمريكية أن كلمة (Citizenship) يقصد بها مصطلح المواطن والجنسية معًا دون تمييز وتعرفها بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالًا في جماعة سياسية.، إذ تتلخص أركان الجنسية في:

- وجود دولة: فالجنسية تُعرف بأنها صلة قانونية بين دولة ما وفرد، وعليه فلا تمنح الجنسية إلا من دولة حتى ولو كان بعض أفراد الدولة لهم انتماء قومي مغاير، كالأكراد في تركيا مثلًا فهم يتمتعون بالجنسية التركية لعدم وجود دولة كردية.

- وجود شخص طبيعي يمنح حق الجنسية.

- وجود علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، ومن هنا يمكن التفريق بين المواطن والأجنبي استنادًا إلى وجود هذه العلاقة[2].

---

(1) عماد صيام، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة، إستراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية 21-23 ديسمبر، المجلد الأول، 2003.

(2) موسى علي الشرقاوي، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي (تصدرها) جامعة عين شمس، العدد التاسع، عدد أكتوبر، 2005، ص121-124.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح بأن المواطنة الكاملة تسمو على الجنسية، فالمواطنة الكاملة بمنزلة وصف سياسي لأفراد المجتمع المنضويين تحت دولة وطنية تتبنى الاختيار الديمقراطي، فهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل علاقة الأقليات بمختلف أشكالها مع الدولة الوطنية علاقة شراكة في وطن، وعلاقة تشاركية غير تبعية كما كان الشأن في الأنظمة الاستبدادية والإقطاعية التي يُعدّ فيها الأفراد مجرد رعايا[1].

الدولة الوطنية استيعاب الأقليات في إطار المواطنة الكاملة:

ارتبطت المواطنة بنشوء الدولة الوطنية وظهورها، سواء دولة المدينة اليونانية، القديمة في أثينا، أو الدولة بمفهومها الحديث، وتعزز مفهوم المواطنة في المجتمعات الحديثة برابطة الجنسية المنظمة من قبل الدولة، على أساس أن الجنسية، كما تم توضيحها سابقًا، تُشكل علاقة قانونية بين المواطنين والدولة، ويتحدد بموجبها حقوق وواجبات كل من الطرفين، في المقابل فإن الدولة في علم السياسة هي تجمع يضم مجموعة من الأفراد لديهم الرغبة في العيش المشترك، ويقيمون على إقليم محدد المعالم، وتحكمهم سلطة سياسية بحيث تتكون الدولة من ثلاثة أركان:

1- الشعب: هم الأفراد الذين يتمتعون بجنسية الدولة، ولا يشترط في الشعب عدد معين مثل: الصين، والهند، والفاتيكان، ولا يشترط في الدولة وجود تجانس بين الأفراد سواء في اللغة أو الدين أو الجنس، فهناك دول يتكون أفرادها من عدة أجناس مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك نجد عدة دول يتكلم أفرادها لغات مختلفة مثل سويسرا، كما يوجد كثير من الدول ينتمي أفرادها لأكثر من ديانة مثل الشرق الأوسط.

2- الإقليم: يشترط لقيام الدولة وجود إقليم جغرافي يقيم فيه الأفراد الذين ينتمون إليها بحيث تكون إقامتهم بصفة مستمرة.

---

(1) نبيل الصالح، ما هي المواطنة، سلسلة مبادئ الديمقراطية (1)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية فلسطين، 1994.

3- الحكومة (السلطة السياسية العليا): إلى جانب الشعب والإقليم توجد هيئة حاكمة تتولى الإشراف على أفراد الشعب، وتتولى تنظيم العلاقات الاجتماعية ووضع قواعد تتحدد بمقتضاها تصرفات الأفراد وسلوكهم[1].

عوامل انبعاث مفهوم المواطنة في ظل التكتلات والنظام العالمي:

ارتبط مفهوم المواطنة Citizenship بالدولة القومية في الفكر السياسي المعاصر، ومع ظهور العولمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وما مثلته من تحديات تجاه الدولة القومية، وفي ظل التعددية الثقافية والعرقية والدينية التي تشهدها معظم الدول والتي أثرت، أيضًا، على تماسك الدولة القومية - نشأت أزمة المواطنة من الموضوعات المطروحة على الساحتين القومية والعالمية في محاولة لدراسة التغيرات التي طرأت عليها، ويعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم السياسية تغيرًا وتطورًا على مدار التاريخ السياسي لما شهده في كل حقبة تاريخية من اتساع وانحسار، فهو مفهوم ديناميكي متغير وفقًا للفئات الاجتماعية التي تتمتع بحقوق المواطنة داخل الدولة، وأيضًا وفقًا للحقوق التي يتمتع بها المواطن والتي ازدادت في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، وأيضًا لما طرأ على المفهوم من أبعاد كونية تمثلت في وجود مواطنة إقليمية ومواطنة عالمية[2].

إن مفهوم المواطنة الكاملة له ثلاثة أبعاد من حيث الممارسات السياسية تتضح ملامحها ونتاجاتها من خلال الوضع القانوني، حيث يتمتع المواطن بحقوق ويلتزم بواجبات، إلى جانب جملة من الممارسات، حيث يكون المواطن هو ذلك الشخص الذي يُشارك في حياة المؤسسات السياسية، ويُسهم في تحقيق الخير العام، بالإضافة إلى

(1) أحلام السعد فرهود، أصول علم السياسة، جامعة حلوان، 2006، ص35-38.

(2) سهير عبد السلام، أزمة المواطنة بين الدولة القومية والعولمة، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية الآداب، مجلد 1، عدد (57)، 2007.

الهويـــة من خلال الإحساس الذاتي بأهمية أن يكون الإنسان مواطنًا، وأن يعيش مواطنته[1].

وبناء عليه، تكون المواطنة الكاملة هي الأساس في عملية تحقيق الاندماج بين الدولة الوطنية والأقليات، بل بين أطياف الشعب كافة دون الالتفات إلى التكوينات الدينية والعرقية والإثنية والثقافية، كما أنها تُشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، ويمثل تاريخ تأسيس مفهوم المواطنة منذ سعي الإنسان الحثيث من أجل الإنصاف والعدل والمساواة، فلقد ناضل الإنسان من أجل إعادة الاعتراف بكيانه، ومشاركته في اتخاذ القرارات على الدوام.

وقد أسس علماء السياسة قاعدة معرفية لمشكلة بناء الدولة، حيث تناول صامويل هنتنجتون أهمية بناء السلطة والمشاركة والهوية كمتطلبات أساسية في عملية تشييد وبناء الدولة، حيث أشار إلى تأسيس التنظيمات والإجراءات، والاستقلالية والتماسك، بعكس التكيف، والبساطة والخضوع، والتفكك، واستخدم هنتنجتون مفهوم الانهيار بصيغة الانحلال السياسي الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث. وقد أشار «لوسيان باي» إلى دراسة الثقافة السياسية كمتغير مركزي له وزنه في تحليل عملية بناء الدولة، وقد سعى كذلك غابريل ألموند وباول لمفهوم الوظيفة واستعماله نظريًا في دراسة الأنظمة السياسية، حيث حددا الدور الوظيفي للمجتمع السياسي من خلال التكيف مع التحديات الأربعة التالية: بناء الدولة، وبناء الأمة، والمشاركة، والتوزيع[2].

ولقد لعبت عوامل ثلاثة رئيسة في إرساء مبادئ المواطنة الكاملة في المجتمعات

(1) Weinstock, Daniel: Vivre la Citoyennete. Dansyves Bisvert: Jacques Hamel, Marc (5), Molgat (Dir), 2000.

(2) محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة – دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص35.

الديمقراطية المعاصرة، وهي تكوين الدولة القومية، والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون، والمساواة بين جميع المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة على أساس الانتماء لهذه الوطنية.

وبعد ذلك طرأت على طرفي العلاقة – سواء الدولة الوطنية أو الأقليات – العديد من المتغيرات أو بالأدق المؤثرات المختلفة والمتعددة بحيث باتت المواطنة كإطار للتفاعل بينهما تتطلب مفهومًا أوسع يكون المواطنون من خلاله أكثر قدرة على استيعاب عناصر جديدة وبيئات أرحب، بحيث تكون ذات مبادئ وخصائص مغايرة تمتد عبر المستويات المحلية والوطنية والدولية، وباتت الحاجة إلى المواطنة الكاملة ماسة للمساعدة في مواجهة التحديات العالمية، والتعاون والتضامن، وإشاعة الوئام والاستقرار وتحمل المسؤولية على قاعدة تجاوز الاختلافات الأيديولوجية والبيئية والعرقية والثقافية بهدف الحفاظ على بناء الدولة الوطنية واستمرار استقرارها. وعلى ذلك فإن مفهوم المواطنة في المنحى العالمي يستند على ركيزتين، الأولى: عالمية التحديات كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، وانخفاض الخصوصيات، والتدهور البيئي وتهديد السلام،الثانية: تنوع الأمم والمجتمعات من حيث الديانات، والثقافات، والأعراف، والتقاليد، والنظم[1].

وتقوم المواطنة على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية، ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون[2].

و تتلخص خصائص المواطنة الكاملة في إطار التحولات العالمية وانعكاساتها على فاعليات الدولة الوطنية في ظل انحسار متتالٍ لسلطتها في:

1- مشاعر الإقدام والجسارة، بمعنى أن يتحلى المواطن بالشجاعة والجرأة التي

(1) محمد إبراهيم الحسان، المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مطبعة دار الشبل، الرياض، 1996 ، ص44-49.

(2) برهان غليون، نقد السياسة، مرجع سابق، ص154.

تُمكنه من تقييم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يكون له رأي ورؤية في كل ما يجري، وبعبارة أدق: أن يُمارس المواطن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

2- مشاعر العدل والإنصاف، تلك التي تُمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويُجلها، ومن ثَمَّ لا يُغالي ولا يُبالغ في حقوقه ومصالحه.

3- مشاعر التحضر والكياسة والتسامح، تلك التي تكون واضحة جلية فيما يقال عنه من قول أو فعل حيال كل المواقف، وعلىٰ وجه الخصوص في علاقاته مع الآخرين.

4- مشاعر التضامن والولاء: بمعنىٰ أن يُبدي أعلىٰ درجات التآزر والتآخي مع الآخرين، وأن ينطوي عليه إحساس الانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم[1].

وبناء عليه، تتحدد الممارسات والمبادئ الدالة علىٰ المواطنة الكاملة للأقليات واستيعابها بالدولة الوطنية في:

1- الإحساس بالهوية: يُعد الإحساس بالهوية أول مبادئ المواطنة، التي قد تتعدد بتعدد الثقافات داخل الدول والمجتمعات، وتعدد الثقافات يؤدي إلىٰ وجود هويات متعددة متداخلة، يمكن أن تكون عرقية، ثقافية، دينية، مثل الهند التي تتعدد فيها الثقافيات والهويات، إلا أن الشعور بالهوية القومية وحب الوطن يبقىٰ كمحتوىٰ أساسي للمواطنة، أي إن الشعور بالانتماء للوطن أو الدولة يولد الإحساس بالهوية، ويبرز ذلك من خلال سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، والإحساس بالهوية الوطنية بشكل عام. يشمل الهويات المتعددة الأخرىٰ. وقد يؤدي إلىٰ مسحها مع مرور الزمن، ففي ظل انعدام خصوصيات الدول بسبب الانفتاح الثقافي وعدم قدرة الدول علىٰ أن

(1) هاني عبد الستار فرج الله، التربية والمواطنة - دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد (34)، سبتمبر، جامعة عين شمس، 2004، ص13.

تعمل بمعزل عن العـالم أو المجتمع الدولي بشكل عام. يتطلب ذلك احتـواء المواطنة العصرية على العنصرين الوطني للحفاظ على الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع وبالتالي الحفاظ على الهوية الوطنية، والعالمي للحافظ على الجنس البشري من المخاطر كافة التي قد تواجهه، والاستفادة من مستويات التقدم والتطور كافة التي وصلت إليها الدول خصوصًا الدول الغربية بما لا يمس الهوية القومية.

وعلى الرغم من هذا التداخل بين الوطني والعالمي، إلا أنه قياسًا بموضوع هذا البحث، فإن العالمية يجب أن لا تلغي الوطنية ولا تلغي الخصوصية القومية والثقافية، كما أنها لا تلغي التفاعل المثمر، لأن العام كامن في الخاص، والخاص طاقة تجديد وتطوير للعام، بالوعي الموضوعي النقدي والممارسة والإبداع المشترك[1].

2- التمتع بحقوق معينة: يشير المبدأ إلى تمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها، وتمنحه إياها عضويته في جماعة أو مجتمع ما، فالدولة تقوم بتوفير الشروط القانونية والمادية والحقوق الفردية التي تمكن المؤسسات والأفراد من ممارستها علامةً على الانتماء إلى المجتمع المحلي[2].

ويُمكن تصنيف الحقوق في ثنايا أسلوب استيعاب الدولة الوطنية للأقليات في إطار المواطنة الكاملة إلى:

- حقوق قانونية: مثل (الحرية، أو الحماية من التوقيف العشوائي، أو الحبس، والحق والأهلية في محاكمة عادلة).

- حقوق سياسية: وتتكون مبدئيًا من حق الاقتراع والتنافس على منصب عام

---

(1) محمود أمين العالم، الفلسفة تعيد السؤال عن نفسها، مجلة العربي، العدد (457)، عدد ديسمبر، 1996، ص36.

(2) European Interrogation, Language and Citizenship - European integration and the changing Concept of Citizenship. Journal of European Cultural, No. (36), 1991.

والمشاركة في الشؤون العامة؛ أي حق التصويت والترشيح، كما تتضمن حق الشعب في تقرير مصيره السياسي بنفسه، وحق الاجتماع في الجمعيات والأحزاب السياسية، وحق المشاركة في الاقتراع العام والترشح للمجالس التشريعية والمحلية (البلدية)، وحق المعارضة السياسية.

- حقوق مدنية (اقتصادية واجتماعية): كحق التملك والعيش بحياة كريمة، فالحقوق التي تمنحها الدولة الوطنية لاستيعاب الأقليات في إطار المواطنة الكاملة ترتبط بشكل أو بآخر مع مجموعة من الأبعاد تقارب في مضمونها جوهر قواعد حقوق الإنسان، تقترب بقدر من فكرة المواطنة العالمية مع ضرورة الإقرار بالخصوصيات الوطنية والقومية والثقافية والدينية، بل والخصوصيات الحضارية ولو أن هذه الخصوصيات لا تلغي حقيقة وجود الحضارة الإنسانية المشتركة[1]. كما يتمثل البعد المدني في المساواة بين المواطنين أمام القانون، وحقوق الأقليات في الثقافة واللغة والمعتقد الديني، وحرية الرأي والتعبير في إطار القانون، وحق المشاركة في إدارة الشأن العام، وحقوق الملكية والتعاقد؛ إنها بتعبير آخر حقوق قانونية، أو هي حقوق مكرسة في القوانين الوطنية والدولية.

- البعد الاجتماعي: ويتضمن قبول قِيَم اجتماعية أساسية، حيث تعد القِيَم مادة للاختلافات الجوهرية بين الرؤىٰ التي تكشف عن نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر في الوثائق الدستورية. وأحيانًا تترك ليعبر عنها الموروث الثقافي والاجتماعي، وهناك من يَنْظُر إليها كمساعد لتكوين هوية مميزة لدولة ما، وكمحتوىٰ مهم للمواطنة بمبادئها الأربعة سابقة الذكر، حتىٰ أن غياب قِيَم معينة يؤدي إلىٰ إشكاليات حقيقية في تعاطي الهويات والحقوق والواجبات وأساليب التنافس والمشاركة العامة، لذا يُعدّ تكريس قِيَم اجتماعية مبدأ أساسيًا في مبادئ المواطنة لينظم التفاعل بين أولويات المواطن الفرد

(1) عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص281-284.

وتلك الخاصة بالمواطنين والمشاركين له في المجتمع والخاصة بالمواطنين في المجتمعات الأخرىٰ. فالإيمان بالوطن يكون الولاء فيه للقِيَم الوطنية والاجتماعية والإنسانية، كما يتمثل البعد الاجتماعي في المساواة بين الجنسين، ورفض أشكال التمييز، حق الرفاه الاجتماعي، والحق في التعلم والعمل، والحق في الرعاية الصحية، وتأمين حاجات الفرد والأسرة.

- البعد الاقتصادي: حق المواطن ومجموع المواطنين في التنمية الاقتصادية، والحق في الحصول علىٰ نصيب عادل من الثروة الوطنية، وحماية البيئة الطبيعية من التدمير، بما في ذلك حماية الموارد والثروات.

- المسؤوليات والالتزامات: مثلما تمنح الدولة الوطنية في هذا الأسلوب من التعامل مع الأقليات في إطار المواطنة الكاملة حقوقًا، تفرض عليها مسؤوليات والتزامات وواجبات، هذه المسؤوليات أو الواجبات الإلزامية علىٰ الأقليات تتفاوت تبعًا لنوع الأقلية وعلاقاتها بالداخل والخارج، وتتنوع الواجبات، أيضًا، بتنوع الثقافات والدساتير ومنها واجبات أخلاقية، وقانونية، وسياسية، واجتماعية، وعائلية، وعقائدية[1].

وكما هو واضح، فإن المسؤوليات الإلزامية هي مجموعة من الالتزامات التي تفرض علىٰ الأقليات تجاه الدولة بموجب الدستور والقوانين، فالدستور هو عقد ما بين الحكومة والمواطنين بكل تنوعاتهم يرتب لكل منهم حقوقًا ويلزم كل منهم بواجبات والتزامات، وغالبًا ما ينص علىٰ تلك الحقوق والواجبات في باب منفصل بالدستور يسمىٰ بباب الحقوق والواجبات العامة. كما تفرض مجموعة من الالتزامات الأخرىٰ من خلال القانون العام، وهو القانون الذي يختص بتنظيم العلاقة ما بين الأقلية والدولة

(1) إبراهيم ناصر، التربية المدنية - المواطنة، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ص154.

الوطنية، بحيث تظهر الدولة بمظاهر السيادة[1]، ويضاف إلى ذلك الاهتمام والمشاركة بالشؤون العامة: يتمثل المبدأ الرابع للمواطنة في حق المواطن بل وواجباته، أيضًا، في المشاركة أو لعب دور ما في الشؤون العامة بشكل إيجابي وفاعل يُسهم في رقي الوطن وتقدمه والمحافظة عليه من أية أخطار داخلية أو خارجية[2].

ويمكن القول إنه بالرغم من هذا التعدد ترتكز عملية الاستيعاب في ضوء المواطنة الكاملة ومن خلالها على بعدين أساسيين يمثلان الأرضية الصلبة والشروط اللازمة لتحقيق عملية الاستيعاب بمضامينها السياسية والاجتماعية، وهما:

– البعد الأول المساواة: هي التي تمكن الشعوب – في ظل المواطنة العالمية (عديدة الأبعاد) – من أن يكونوا أقرانًا أو شركاء بغض النظر عما بينهم من اختلافات حضارية، في مواجهة التحديات العصرية على قاعدة الهوية والحقوق والواجبات والقِيَم الاجتماعية، وليس على قواعد الأديان والثقافات والأعراف والتقاليد.

– البعد الثاني الحرية: وهي الضمان الوحيد لتحمل الاختلافات كافة وتقبلها، وتعدد الآراء حول الشؤون العامة وتكوين مؤسسات المجتمع المدني التي تستوعب كل الأطراف وتكفل قِيَم الاحترام المتبادل والمشاركة والتنافس أو الصراع للوصول إلى السلطة في تجاوز تام لكل الاختلافات العرقية أو الجنسية. ويؤكد على ذلك بالقول إن الثالوث القِيَمي (العدالة – الحرية – المساواة) هو الذي يمنح ممارسات المواطنة الكاملة معناها الحقيقي، وتخرج الأقليات من حالتها السلبية المجردة إلى مشارك حقيقي وفاعل في كل الأنشطة الوطنية[3]. فإذا كان هذا الاختلاف بين الجماعات

(1) سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007، ص21.

(2) وسام صقر، الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة – رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2020، ص114.

(3) محمد محفوظ وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية –فكر ونقد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2008.

طبيعيًّا، فمن الطبيعي إذن أن يكون الاعتراف بحق اختلاف البشر طبيعيًّا أيضًا، ولذا فإن الدساتير والقوانين تُقِرُّ هذا الحق. وهذا ما يجعل التعايش ممكنًا، بل سببًا للرقي والتحضر والتقدم، بالتفاعل بين الجماعات البشرية، وتبادل خبراتها، وبمقدار نجاح إدارة الاختلاف بين الدولة الوطنية والأقليات يُقاس مدىٰ إمكانية شغل الدولة لمكانة دولية فاعلة علىٰ الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، رحب جون ستيوارت ميل بالتعددية والتنوع علىٰ كل الأصعدة، وشجع كذلك علىٰ الاختلاف حفاظًا علىٰ الفرادة والتميز الشخصيين. وعلىٰ المستوىٰ العالمي دعا ميل إلىٰ «امتزاج القوميات»، لأن ذلك أشبه ما يكون «بتهجين السلالات»، حيث ترث الأعراق الجديدة الاستعدادات الطبيعية الخاصة والمتميزة للفئات الأصلية، ثم تطورها فترتقي بالجنس البشري وتحقق تنوعه وغناه. ويرىٰ ميل أن الإمبراطوريات العظيمة حققت أهدافًا ليبرالية سامية وعبر قومية، أولها: نقل الأفكار وطرق الحياة الليبرالية إلىٰ مناطق العالم المتخلفة، وثانيها: القضاء علىٰ مكامن الخطر الذي يتهدد المجتمعات الليبرالية، وثالثها:وضع اعتبارات أخلاقية وفكرية أسمىٰ يسعىٰ البشر إلىٰ بلوغها، الأمر الذي يعود بالنفع علىٰ الوطن الليبرالي وعلىٰ الجنس البشري[1].

أما علىٰ الصعيد الدولي العام فتؤكد الشواهد والقرارات السياسية التي تصدرها المنظمات الدولية علىٰ عدد من المعوقات في تجذير العلاقة بين الدولة الوطنية والأقليات في إطار المواطنة الكاملة. فإذا كانت الأمم المتحدة هي الشكل الذي تصبو إليه في طريق تقدمها الحضاري، فإن الأمم المتحدة ما زالت دون المستوىٰ الذي تطمح إليه الإنسانية، وهو أعلىٰ سقف جامع، وتوجد دونه سقوف جامعة أخرىٰ، كسقف الاتحاد الأوربي الذي صنع هوية مشتركة لأوطان خاضت فيما بينها أعتىٰ وأعنف حربين متتاليتين في النصف الأول من القرن الماضي، ثم انضوت تحت هوية واحدة.

(1) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص27.

ويسعى أقوام آخرون في أماكن من العالم إلى خوض التجربة نفسها في الاتحاد الإفريقي، ودون هذا السقف هوية أخرى جامعة هي الهوية الوطنية التي تعترف لجميع مواطنيها بحق المعتقد الديني وبحق التعبير والانتماء، شريطة أن يبقى الولاء لهذه الانتماءات دون الولاء للهوية الجامعة، وأن يبقى الالتزام بواجباتها تحت سقف الالتزام بالقانون الجامع، ففي الأوطان الاتحادية أو الوحدوية ذات السقف العالي في هويتها الجامعة التي توزّع على جميع المنضوين تحتها حقوقًا متساوية وواجبات متساوية، تنضوي هويات أخرى كثيرة جماعية وفردية، لا تخرج على الهوية الجامعة، ولا يكون لها أي تأثير سلبي فيها، ما دام الجميع متساوين في الخضوع لقانون واحد، يرعى حقوقهم وواجباتهم جميعًا، ويصونها من دون تمييز. هذا القانون يتصف بصفات هي خلاصة الفلسفات السياسية التي نمت وتطورت منذ عصر التنوير الأوربي، وتلخّصت في تسميات المواطنة والعلمانية والديمقراطية؛ فهذه جميعًا تهدف إلى صون الهوية الجامعة، وعدم السماح للهويات المتنوعة التي تنضوي تحتها بأن تخرج على القانون الذي يرعاها، والخروج على هذا القانون الوطني الجامع لجميع الهويات يُفضي إلى عدم استقرار الدولة الوطنية، بل وإمكانية تمزقها، وهو ما بات يسمّى بـ«البلقنة» أو «اللبننة» بالنظر إلى ما حدث في البلقان من صراعات أدّت إلى تقسيمها إلى دول تبعًا للانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية، وكذلك بالنظر إلى الانقسامات الطائفية والمذهبية التي حصلت في لبنان في أثناء الحرب الأهلية من دون أن تؤدي إلى تقسيمها.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى بعض من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

- تعتمد الدول في إدارة الأقليات على عدد من الأساليب تتمثل في أسلوب الاستيعاب في إطار المواطنة الكاملة، والأسلوب الفيدرالي، وأسلوب الدمج في إطار الأغلبية، وأسلوب المحاصرة في إطار المواطنة الناقصة.

- تلعب القوى الإقليمية والدولية دورًا في تأجيج مشاكل الأقليات والصراع داخل الدول الوطنية وذلك من خلال إثارة النعرات الطائفية والإثنية والعرقية والمذهبية وغيرها؛ لذا تستخدم الدولة الوطنية عدة أساليب تختلف من حيث مبادئها ومظاهرها ومن الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية، وذلك للتعامل مع الأقليات داخل الدولة.

- لعبت العوامل الداخلية (المحلية) دورًا مهمًا في بروز مشاكل الأقليات ونشوء النزاعات داخل الدول، وتم استخدام الأقليات في إحداث نوع من عدم الاستقرار داخل تلك الدول.

- تصاعد المواقف الثقافية والسياسية المناهضة لبعض الأقليات من جانب الدولة الوطنية، وبالتالي تهميش دور الأقليات وتحجيمها سياسيا بدعوي الحفاظ على الاستقرار للدولة الوطنية، مع ضرورة إعادة النظر في المفردات الثقافية والسياسية الممارسة ومحاولة الاتجاه بها نحو التوحد القُطْري والقومي.

الخاتمة:

تناول هذا البحث أساليب الدولة الوطنية في التعامل مع الأقليات، حيث أشار إلى أن الدولة الوطنية تستخدم عدة أساليب تختلف من حيث مبادئها ومظاهرها، ومن الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية.

وقد أشار هذا البحث، أيضًا، إلى أن ظاهرة التعدد عادة ما تؤدي إلى عدم استقرار سياسي، وأن المشكلة الأساسية تتمثل في أسلوب التعامل مع هذه التعددية، وقد أوضح هذا البحث الفرق بين المواطنة الكاملة والمواطنة المنقوصة موضحًا أن مفهوم المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وخلص البحث إلى عدد من الحقائق تتمثل في أن الفيدرالية نشأت في العالم على أساس انضمام مجموعة من الدول إلى بعضها لتكون دولة اتحادية لتحقيق مصالح قومية أو سياسية أو لدفع الخطر، بحيث تنازلت عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية واحتفظت باستقلال نسبيٍّ، ودلت التجارب الواقعية أن توزيع السلطة في الدول الاتحادية أثبت نجاحًا واستقرارًا سياسيًا وتقدمًا حضاريًا في المستوى المعيشي للفرد خصوصًا وللدولة الاتحادية عمومًا. ويوجد ثلاثة معايير يتم الاعتماد عليها في أثناء دراسة الأقليات والتي تتمثل فيما يلي:

1- المعيار العددي الذي يرتكز أساسًا على الكم، وقد أصبح هذا المعيار مدخلًا للتعريف بالأقلية.

2- المعيار الموضوعي، ينطلق هذا الاتجاه من منطلق الاختلاف والتمايز والتباين بين أفراد مجتمع دولة واحدة.

3- المعيار الذاتي، قائم أساسًا على الإرادة والمشاعر الذاتية للأقلية، أي يأتي من رغبة الأفراد في الحفاظ على معتقداتهم وخصائصهم الشخصية التي تميزهم عن باقي سكان الدولة.

وبالنسبة لموضوع المواطنة وجدنا أن الدول تتعامل مع الأقليات المتواجدة بها من منطلق استيعابهم في حدود المواطنة، وإعطائهم حقوقهم التي يطالبون بها، وتتناسب مع أفكار الدولة ولا تتعارض مع سياستها في ضوء الحفاظ على استقرار الدولة السياسي والموروث الثقافي والاجتماعي فتعاملت وفقًا لأسلوب الدمج والاستيعاب في حدود المواطنة الكاملة أو المنقوصة بما لا يتعارض مع مقومات الدولة.

إن تحقيق استقرار النظام السياسي في المجتمعات التي تشهد تنوعًا في التركيبة المجتمعية يتوقف أساسًا على عوامل داخلية، من خلال التأسيس لمجتمع مدني قوي،

ووجود قوىٰ ديمقراطية فاعلة وحية تؤمن بالمشروع الديمقراطي بعيدًا عن (العائلة، والقبيلة، والعرق، والطائفة) وتسعىٰ بالنضال السلمي من أجل تحقيقه فضلًا عن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية وبطريقة متدرجة.

ونستنتج مما سبق أن موضوع الأقليات حساس بطبيعته؛ إذ يرتبط بمتغيرين أساسيين: الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية والسيادة، حيث يُعدُّ موضوع الأقليات من شؤونها الداخلية؛ والثاني يتمثل في التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات. والتحول في مفهوم الأمن من الأمن القومي إلىٰ الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، وشكل هذا التحول أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلىٰ البروز بقوة والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة والتي يكون منها أحيانًا الحكم الذاتي أو الانفصال، مدعومة بقوىٰ خارجية وراء ترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتأجيج الأقليات، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم استقرار سياسي.

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

(أ) الكتب:

- إبراهيم ناصر، التربية المدنيـة - المواطنة، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1994.
- أحلام السعد فرهود، أصول علم السياسة، جامعة حلوان، 2006.
- أحمد سويلم العمري، أصول العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 1959.
- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، المعاصر (دراسة في الأقليات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1999.
- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)، ط2، بيروت، 1985.
- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979.
- بيبلو، روبير، المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، منشورات دار عويدات، ط3، بيروت، 1983.
- جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية (بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- جورج القصيفي، المواطنة والتعابير التعددية - دليل البرنامج التدريبي الخاص بتعزيز القدرات المعرفية للشباب الفلسطيني- مادة المواطنة، معهد الدراسات التنموية (IDS) بالتعاون مع (UNDP)، فلسطين، 2006.
- سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007.
- سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (إنجليزي، فرنسي، عربي)، بيروت، 1968.
- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007.
- محمد إبراهيم الحسان، المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مطبعة دار الشبل، الرياض، 1996.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- محمد محفوظ وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية - فكر ونقد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2008.
- محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة - دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
- المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية - رؤية جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، 2005.
- نبيل الصالح، ما هي المواطنة، سلسلة مبادئ الديمقراطية (1)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية فلسطين، 1994.
- نيفين عبد المنعم سعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، 1988.
- وسام صقر، الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة - رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2020.
- يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية. ترجمة: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

(ب) الدوريات:

- أمين المشاقبة، تطور تفاعل المواطن الأردني مع الحياة الحزبية. مجلة دراسات شرق أوسطية (يصدرها) مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة، العدد (17)، 2001.
- برهان غليون، بناء المجتمع العربي. مجلة المستقبل العربي، العدد (158)، 1992.
- دومينيك شنابر - كريستيان باشولبيه، ما المواطنة؟ ترجمة: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، العدد (2618)، ط1، 2016.
- سهير عبد السلام، أزمة المواطنة بين الدولة القومية والعولمة، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية الآداب، مجلد 1، عدد (57)، 2007.
- عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر العربي المعاصر (دراسة نقدية من منظور إسلامي)، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.
- علي دنيف حسن، آفاق إستراتيجية المواطنة الحقيقية موازنة بين الحقوق والواجبات، جريدة الصباح، 30 أغسطس، 2008.
- محمود أمين العالم، الفلسفة تعيد السؤال عن نفسها، مجلة العربي، العدد (457)، عدد ديسمبر، 1996.

INSTITUT DES RECHERCHES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- موسى علي الشرقاوي، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي (تصدرها) جامعة عين شمس، العدد التاسع، عدد أكتوبر، 2005.
- هاني عبد الستار فرج الله، التربية والمواطنة - دراسة تحليلية. مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد (34)، سبتمبر، جامعة عين شمس، ومكتب التربية العربي، وجامعة المنصورة، 2004.

(ج) الندوات والمؤتمرات:

- جمال سند السويدي، نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء - ورقة عمل مقدمة لندوة التربية وبناء المواطنة، جامعة البحرين، 2011.
- عماد صيام، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة، إستراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية 21-23 ديسمبر، المجلد الأول، 2003.

ثانيًا- الأجنبية:

- Brint, Steven & et. Al: Socialization message in American primary schools, An organizational Analysis. California, America: University of California, 2001.
- European Interrogation, Language and Citizenship - European integration and the changing Concept of Citizenship. Journal of European Cultural, No. (36), 1991.
- Weinstock, Daniel: Vivre la Citoyennete. Dansyves Bisvert: Jacques Hamel, Marc (5), Molgat (Dir), 2000.

● ○ ●

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية